وصلت لكثرة الاستعمال لا يحسن الا التعبير بال وعلى القول بان المعرف
اللام لا يحسن الا التعبير بالالف واللام وعلى القول بانه ثنائي وكثرته زائدة
معتد بها يجوز ان يعبر بال نظرا الى ان الكثرة معتد بها في الوضع فان يعبر
بالالف واللام نظرا الى ان الكثرة زائدة وانما اختصت بالاسم حتى صح ان تجعل
علامة عليه قال ابن الناظم لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما
يقبل ذلك الاسم اتى وكان مراده ما صرح به غيره من ان لام التعريف للاشارة
للتعريف مدخوله وتعيينه وغير الاسم لا يصلح لها لان ذلك يتوقف على
التوجه الى الشيء وملاحظته بالذات والفعل والحرف موضوعان لمعنى غير
ملحوظ لذاته من حيث هو كذلك فلو لحظ لذاته لم يكن معناها فلا تدخله اداة
التعريف واورد عليه ان جزء معنى الفعل اي الحدث ملاحظ لذاته فلم لا تدخله
اداة التعريف لتعيين هذا الجزء كما ان الاسماء المشتقة عرفت لتعيين بعض معناها
لان تمامه غير ملحوظ لذاته اي لان النسبة معتبرة في مفهوم الاسماء المشتقة
كما صرح به السيد في مواضع من حاشية المتوسط وغيرها والنسبة غير ملحوظة
لذاتها فكذا مجموع المعنى فالدليل غير واف في المرام وهذا قد يوهم ان اللام في
اسم الفاعل ونحوه للتعريف وليس كذلك بل هي اسم موصول كما سيأتي نعم هي في
الصفة المشبهة حرف تعريف على خلاف وقد يستدل لذلك بان هذا الجزء
لا يكون الا محكوما به وحقه ان يراد به المفهوم وهو لا تعدد فيه فلم يحتج الى
تعيين قال قيل لام الجنس لتعيين المفهوم قيل هو يفيد ان المراد مفهوم لا فرد
فحيث علم فلا احتياج وفيه نظر اما اولا فلانه مبني على ان يكون المراد به
المفهوم لا الفرد المنتشر وفيه نظر وقد صرح بعض المحققين بان
الماخوذ فيه الفرد المنتشر واما ثانيا فلان الحكم قد يعرف باللام مع العلم
بان المراد المفهوم فالذي جوز ذلك يجوز هذا والا فالفارق فتدبر ونامل
وقد يقال جزء الفعل الحدث المبهم من حيث انه مبهم فلو عين لخرج عن وضعه
فيتم الدليل الاول وهو ان الفعل لا يقبل التعريف لملاحظة الشيء قد
يمنع ان الواضع اعتبره في مفهوم الفعل من حيث انه مبهم بان يكون الابهام من

شرط تحقق الموضوع له بل الظاهر انه اخذ الحدث المبهم ساكتا عن اتمامه
وعدم اتمامه بقي انه لم لا يجوز تعريفه باعتبار الزمان الآن يدعي انه
اوتعينه ملاحظته وفيه ما فيه ويمكن ان يقال ان الاصل ان اللام للتعريف
مدخولها لكن لما كان الملاحظ والمقصود الا في المشتقات هو الذوات
جوز فاد دخول اللام لمجرد تعريفها واما ما ليس كهذه المثابة فقد منع دخول
اللام لتعريفه على الاصل فتدبر ويعلم من كون الحد اختصاص التعريف
بالاسم دلالة التعريف مطلقا ولو بالاضافة او تبعيتها او الاشارة او الاضمار
او العلمية على الاسمية فيخرج ذكر الحد تنبيه على جميع ذلك **قوله** غير الموصول
اي وغير ما سنتكلم فيه فانها تدخل على الفعل الماضي نحو الذي فعلت بمعنى هل
فعلت حكاه قطرب وهذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع
ضرورة ومع النظر لذلك لا يحتاج الى التفسير الذي ذكره المصنف
وبعضهم اطلق في الال ولم يقيدها بغير ذلك لانها عند الاطلاق تنصرف الى
المعرفة فالمراد من هذا المطلق المقيد المعلوم به فليس من الاطلاق في موضع
التقييد كما قال المعترض بل من التقييد في محل التقييد غايته ان التقييد
لا يلزم ان يكون لفظا ويمكن تعميم الـ فتشمل الزايدة والموصولة لانهما من خصائص
الاسم ولا يراد ان الموصولة تدخل على الفعل لشذوذه والمراد دخول لا
شذوذ فيه كما هو المتبادر من اطلاقه ولان الزايدة تدخل الحرف وهي
الذي في اي من زعم حرفا لانه راي مردود واما قوله صلى الله عليه وسلم
اياك واللوقان اللوقنج عمل الشيطان رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره
فالجواب ان لوهنا اسم علم للفظة لو ولذلك شدد اخرها واعرب ووقعت
اسما لان **قوله** كالفرس والغلام اما الى بمثالين وان كان المثال لا يساعد عنه كما
قال السيرافي ليعرف كذا نه لا فرق بين العاقل وغيره **قوله** فاما الموصولة فقد
تدخل على المضارع بمعنى نزر او نظما على راي الناظم لاعلى رايه فان في المغني بان
التي تدخل على اسما الفاعلين والمفعولين قليل والصفات المشبهة وليس بشيء
لان الصفة المشبهة للثبوت فتدخل بالفعل ثم قال والجميع كما ترى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)